

البنك التجاري القطري (ش.م.ق.) تقرير حوكمة الشركات لعام 2011

أكتوبر 2012

 البنك التجاري
Commercial bank

فهرس

(1) رسالة رئيس مجلس الإدارة

(2) نظام الحوكمة

1. مقدمة
2. مجلس الإدارة
3. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
4. المستشارون المستقلون
5. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
6. الإدارة التنفيذية
7. هيكلية الملكية
8. إدارة المخاطر
9. نظام التدقيق الداخلي
10. التدقيق الخارجي
11. متطلبات الإفصاح
12. تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية
13. حقوق المساهمين
14. حقوق أصحاب المصالح
15. سياسات البنك

(3) إختصار الكلمات

سجل مراجعات تقرير حوكمة الشركات والموافقات

سجل المراجعات				
رقم المراجعة	تاريخ الإصدار	تفاصيل التعديل	تاريخ النفاذ	تاريخ المراجعة التالية
1.1	أكتوبر 2012	أضيفت التعديلات إلى التقرير وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية	أكتوبر 2012	

الموافقات		
المفوضون بالموافقة	التاريخ	التوقيع
رئيس مجلس الإدارة		

1) رسالة رئيس مجلس الإدارة

إلى مساهمي البنك التجاري القطري،

يسر مجلس إدارة البنك التجاري القطري (المشار إليه فيما يلي بـ "البنك") أن يقدم إليكم تقرير حوكمة الشركات لعام 2011 وذلك وفقاً لنظام حوكمة الشركات (المشار إليه فيما يلي بـ "النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويقدم هذا التقرير نظرة عامة على ممارسات الحوكمة المعتمدة في البنك التجاري وتحليلاً مفصلاً لمتطلبات النظام وشروطه ومدى التزام البنك التجاري بها. وفي حالات عدم الالتزام، سعى البنك لتفسير أسباب عدم الالتزام تمشياً مع مبدأ "الإلتزام أو الشرح"، وعند الضرورة، الإجراءات التي يعتمد البنك اتخاذها في المستقبل القريب.

إن الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات واعتماد الشفافية في إدارة الشركة هما في غاية الأهمية للبنك التجاري ولمستثمريه وعملائه وموظفيه إذ يعكسان الركائز الأساسية التي تميز شركتنا عن باقي المنافسين. ومن ثم، فإن البنك التجاري يتبنى سياسات وإجراءات تتعدى المتطلبات التنظيمية المعتمدة حالياً في قطر وإننا نطمح إلى تطبيق أفضل الممارسات العالمية لحوكمة الشركات. ومثالاً على ذلك، فإن أسهم البنك التجاري (المتثلة بايصالات الايداع العالمية) وسنداته مدرجة في بورصة لندن. أما سندات المديونية، فمدرجة في بورصة لندن وبورصة سيكس السويسرية. وكذلك، يطبق البنك معايير الشفافية والإفصاح المنصوص عليها ضمن قواعد الإدراج المعتمدة من قبل هذه البورصات بالإضافة إلى قواعد إدراج بورصة قطر.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن يكون قد اختارنا معهد حوكمة الشركات "حوكمة" في نهاية عام 2011 من ضمن أهم الشركات في المنطقة التي تعتمد "مؤشر ستاندرد أند بورز/حوكمة في إطار البيئة والمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات في العالم العربي".

وأدت الأزمة المالية العالمية خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز التركيز على تنظيم البنوك والحوكمة فيها، من بين أمور أخرى. وخلال عام 2012، سيلتزم مجلس الإدارة بمراجعة وتحسين سياسات البنك وممارساته لضمان استمرار هيكليّة حوكمة الشركات المتينة المعتمدة حالياً وتطويرها.

عبدالله بن خليفة العطية
رئيس مجلس الإدارة

(2) نظام الحوكمة

1. مقدمة

يتبنى البنك التجاري مجموعة من الممارسات الحازمة في إطار حوكمة الشركات يتم من خلالها تحديد حقوق المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولياتهم لضمان فاعلية الرقابة والإدارة في البنك وبالتالي تعزيز قيمة الأسهم.

يلتزم البنك بإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة عن مصرف قطر المركزي (إرشادات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي) ونظام الحوكمة للشركات المساهمة المدرجة في الأسواق الخاضعة لهيئة قطر للأسواق المالية (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية). وبالإضافة إلى ذلك، يسعى البنك إلى اعتماد أفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الممارسات المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وبنك التسويات الدولية (BIS) ومؤسسة التمويل الدولية (IIF).

إن أسهم البنك – المتمثلة بإيصالات الإيداع الدولية – مدرجة في بورصة لندن. أما سندات المديونية التي يصدرها أو يضمنها البنك، فمدرجة في بورصة لندن وبورصة سيكس السويسرية، مع التأكيد على التزام البنك بقواعد الإدراج المعتمدة من قبل هذه البورصات وقواعد الإدراج المتبعة في بورصة قطر.

أعدّ هذا التقرير وفقاً لأحكام المادة (30) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وإذ يحرص البنك على تحمل مسؤولياته تجاه أصحاب المصالح (أي شخص له مصلحة في البنك بمن فيهم المساهمين والعملاء والموظفين والدائنين)، فقد اعتمد مجلس الإدارة ووافق على المعايير التالية التي تشكل الأسس العملية للحوكمة في البنك. ويقوم المجلس بمراجعة هذه المعايير دورياً لضمان التزام البنك بأفضل ممارسات الحوكمة ولتشكل هذه الممارسات أساساً للرقابة والإدارة الفاعلتين في البنك.

أدرجت هذه المعايير في ميثاق حوكمة البنك وسياساته ومستنداته وسيتم تسليط الضوء عليها وتفصيلها في الأقسام اللاحقة من هذا التقرير.

2. مجلس الإدارة

2.1 دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على أعمال البنك ويكون مسؤولاً في المقام الأول عن ضمان تطبيق الحوكمة في نشاطات البنك الأساسية ومنها تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية (بما في ذلك تحديد المكافآت وتقييم الأداء وضمان تخطيط التعاقب الوظيفي) وتحديد رؤية البنك ورسالته والموافقة على استراتيجيات الأعمال وأهدافها وتقييم الأداء وتقدير المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك وضمن الالتزام بالقوانين والقواعد ذات الصلة بالإضافة إلى النظام الأساسي للبنك.

وفي إطار تنفيذ واجباته، يتخذ مجلس الإدارة القرارات التي تخدم مصلحة البنك بالشكل الأمثل ويعتمد على الإدارة التنفيذية للبنك لتطبيق استراتيجيات الأعمال المتفق عليها وحل المسائل التشغيلية اليومية وإبقاء مجلس الإدارة على اطلاع بالمستجدات والحفاظ على معايير أخلاقية رفيعة المستوى وتعزيزها. ويفوض مجلس الإدارة صلاحية القيام بالمهام الإدارية إلى الإدارة التنفيذية وفقاً لتعليمات واضحة فيما يتعلق بهذا التفويض والحالات التي يتوجب على الإدارة التنفيذية فيها الحصول على موافقة مجلس الإدارة قبل اتخاذ أي قرار نيابة عن البنك.

يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة ممارسة واجب العناية والولاء والالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة بما في ذلك نظام هيئة قطر للأسواق المالية ونظام مصرف قطر المركزي ووثائق الحوكمة الخاصة بالبنك. ويتوقع من أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا مطلعين وأن يتصرفوا بحسن نية وأن يبذلوا العناية الواجبة لخدمة مصلحة البنك وجميع المساهمين، وذلك في إطار واجباتهم تجاه البنك.

2.2 منهج الحوكمة

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن إدارة البنك والإشراف على أعماله وذلك بهدف تعزيز نمو البنك بشكل مربح ومستدام. وفي هذا الإطار، يسعى مجلس الإدارة لضمان تقيد البنك بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئات التنظيمية ذات الصلة (مثل مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وغيرهما) وتطبيق قواعد السلوك المهني في نشاطاته اليومية. كما يضمن مجلس الإدارة مراجعة ممارسات الحوكمة في البنك ومبادئ السلوك المهني وتحديثها بشكل منتظم لتعكس الشروط التنظيمية وأفضل الممارسات المطبقة حالياً.

وفي سبيل تحقيق الحوكمة الفاعلة، يلتزم البنك بنظامه الأساسي ووثائق الحوكمة والسياسات.

وخلال عام 2011، أطلق البنك مبادرة عبر البنك لتعزيز إجراءات الحوكمة فيه. وتشمل هذه المبادرة مراجعة السياسات المطبقة عبر البنك وتطويرها. وبالتالي، قام البنك بإعادة النظر في سياسة حوكمة الشركات المتبعة حالياً في البنك فطورها واستبدالها بسياسة مجلس الإدارة التي تحدد وظائف المجلس ككل ومسؤولياته ومسؤوليات كل عضو منفرداً. كما تحدد هذه السياسة الممارسات والإجراءات الأخرى التي يعتمدها مجلس الإدارة وأعضاؤه وعناصر رئيسية أخرى تتعلق بحوكمة الشركات.

وأعد البنك أيضاً ميثاق المخاطر الذي يحدد وظائف كل من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها وإجراءاتها والتي يجب أن يتقيد بها أعضاء هذه اللجان. ويعتمد البنك إعادة النظر في ميثاق المخاطر المذكور هلال عام 2012 ليشمل أي ممارسات جديدة و/أو أي إصدارات تنظيمية أخرى قابلة للتطبيق فيما يتعلق بحوكمة الشركات.

وسينشر البنك مستندات الحوكمة هذه على موقعه لاطلاع العامة بعد استكمال مراجعتها وتحديثها.

2.3 تشكيل مجلس الإدارة ومؤهلات الأعضاء

يحدد عدد أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي للبنك وسياسة حوكمة الشركات وهما ينصان حالياً على وجود تسعة أعضاء حيث (1) يعاد تحديد عدد الأعضاء دورياً وفقاً لمتطلبات العمل بالبنك والشروط التنظيمية (2) ولا بد من أن يخضع ذلك لأحكام استقلالية الأعضاء. ويجب أن يتألف مجلس الإدارة من مزيج متوازن من الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين بحيث يكون على الأقل ثلث الأعضاء من الأعضاء المستقلين.

هذا ولا يمكن لنفس الشخص شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك.

ويجب أن يتمتع جميع أعضاء مجلس الإدارة بالمعرفة المهنية في مجال الأعمال والدراية في القطاعين المصرفي والمالي لتمكين مجلس الإدارة من تولي مسؤولياته. كما يتوجب على الأعضاء التحلي بالخبرة والمهارات التقنية لخدمة مصلحة البنك بالشكل الأمثل. وعلى أعضاء مجلس الإدارة تكريس الوقت والعناية للقيام بواجباتهم طوال مدة عضويتهم.

ويحدد عدد أعضاء مجلس الإدارة (على مستوى الأعضاء غير التنفيذيين) وفقاً للشروط المحددة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. يرجى الرجوع إلى القسم (2.6) المتعلق بشروط الاستقلالية.

2.4 إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يراجع مجلس الإدارة بين الحين والآخر المهارات والسمات المناسبة والمطلوب توافرها لدى الأعضاء إضافة إلى مؤهلات المرشحين لعضوية مجلس الإدارة. ثم يوصي بانتخاب المرشحين المناسبين. وينتخب المرشح لمنصب عضو مجلس إدارة بالأغلبية البسيطة للأصوات.

تنتهي عضوية العضو في مجلس الإدارة إذا تمت، من بين أشياء أخرى، إدانته بجريمة مخلة بالشرف أو بإساءة الأمانة أو إذا تم إعلان إفلاسه. يتم شغل المناصب الشاغرة في المجلس طبقاً للنظام الأساسي للبنك. وتحدد سياسة حوكمة الشركات في البنك الإرشادات حول عملية التصويت للأعضاء. لمزيد من التفاصيل حول انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم، يرجى الرجوع إلى النظام الأساسي.

خلال عام 2011، تولى مجلس الإدارة إجراءات الترشيح والتعيين لعضوية مجلس الإدارة ورفع التوصيات للموافقة عليها من قبل المساهمين خلال الجمعية العامة. جدد البنك عضوية جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لمدة ثلاث سنوات وأقر التجديد في الجمعية العامة. لم يتم انتخاب أي عضو جديد في مجلس الإدارة في 2011.

وفي عام 2012، يعتمد البنك تشكيل لجنة ترشيحات لتكون مسؤولة عن رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين الأعضاء وإعادة ترشيحهم ليتم بعد ذلك انتخابهم من قبل الجمعية العامة. كما تقوم لجنة الترشيحات بإجراء تقييم ذاتي سنوي لأداء مجلس الإدارة.

2.5 مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

يكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان كفاءة وفعالية أداء مجلس الإدارة بما في ذلك تزويد أعضاء مجلس الإدارة بكافة المعلومات بدقة وفي الوقت المناسب. وتحدد مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة في النظام الأساسي للبنك وفي القوانين والأنظمة المطبقة.

وتشمل مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة الرئيسية ما يلي:

- **المسؤوليات الاستراتيجية**
 - توجيه مجلس الإدارة لتحديد الاتجاه الاستراتيجي للبنك. التعاون مع الرئيس التنفيذي للمجموعة لتحقيق رؤية البنك وأهدافه.
 - تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة للمشاركة بشكل كامل وفعال في تولى شؤون مجلس الإدارة للتأكد من أن مجلس الإدارة يعمل لما فيه مصلحة البنك.
 - التأكد من قيام مجلس الإدارة بمناقشة كل المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
 - تمثيل البنك في المبادرات الرئيسية خارج البنك مثل الجهود المبذولة لدخول أسواق جديدة أو في المفاوضات الرئيسية بشأن تعاملات مهمة للبنك.
 - مراجعة التحسينات المتعلقة بالمبادرات الاستراتيجية والميزانيات السنوية ومشاريع الأعمال الجديدة والاستثمارات الرئيسية ورفع التوصيات بشأنها.
 - الاجتماع مع أعضاء مجلس الإدارة دورياً لمناقشة جوانب الحوكمة في البنك وبالأخص من حيث الإلتزام ومجالات التحسين.
 - البقاء على تواصل مع المساهمين الرئيسيين لفهم المسائل والتساؤلات المطروحة من قبلهم والتأكد من إبلاغ هذه التساؤلات كما يجب إلى مجلس الإدارة ككل.

- توجيه مجلس الإدارة في اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك وتحديد المهام والواجبات والمسؤوليات والعلاقات والتبعيات بين المستويات الإدارية المختلفة.
- تشجيع المشاركة الفعالة من قبل الأعضاء.

● *المسؤوليات التشغيلية*

- ضمان محافظة البنك على علاقات ايجابية وتواصل مثمر مع الإعلام والوزارات الحكومية والهيئات التنظيمية والمنظمات الأخرى. وفي هذه الحالات، يكون رئيس مجلس الإدارة المتكلم الرئيسي باسم البنك.
- توجيه مناقشات مجلس الإدارة. نظراً إلى أن معظم مساهمات الأعضاء تتم خلال اجتماعات مجلس الإدارة، من الضروري أن يوجه رئيس مجلس الإدارة هذه الاجتماعات لمعالجة كل المسائل المدرجة في جدول الأعمال من خلال السماح لكل عضو بالقيام بكل المساهمات الممكنة.
- المساهمة الفاعلة لضمان اختيار الأشخاص المناسبين لعضوية مجلس الإدارة والتأكد من أن الأعضاء يكملون أحدهم الآخر ويعملون جيداً كمجموعة ومن وجود آليات صحيحة لتقييم أداء كل عضو بشكل منفرد ومجلس الإدارة ككل على الأقل مرة في السنة.
- ضمان تولي مجلس الإدارة المسؤوليات الموكلة إليه بالشكل الصحيح وفقاً لميثاق مجلس الإدارة.

● *المسؤوليات الإدارية*

- إدارة جدول مجلس الإدارة السنوي وجدول أعمال الاجتماعات. يجب على رئيس مجلس الإدارة الإشراف على عملية إعداد جدول مجلس الإدارة السنوي بما في ذلك تحديد مواعيد الاجتماعات وتوزيع المواضيع المتكررة.
- اتخاذ دور قيادي والعمل بشكل وثيق مع الرئيس التنفيذي للمجموعة والتشاور مع أعضاء مجلس الإدارة الآخرين لإعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة ومراجعة جداول الأعمال المعدة لاجتماعات اللجان من قبل رؤسائها.
- الموافقة على الدعوات إلى الجمعية العمومية ومنشوراتها والإشراف على إبلاغ الهيئات والمساهمين في الوقت المناسب.
- ضمان حصول الأعضاء على المعلومات المناسبة من الإدارة في الوقت المناسب.

مسؤوليات الأعضاء غير التنفيذيين

يزوّد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات المناسبة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة المسائل الاستراتيجية والمالية والتشغيلية ومسائل الإلتزام والحوكمة في البنك بشكل كامل وفعال.

يجب على أعضاء المجلس التقيد بالنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية والقوانين والأنظمة المطبقة وموثيق الحوكمة للبنك.

لا توجد أحكام نافذة لحماية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من تحمل المسؤولية ما عدا القرارات التي تصدر في كل جمعية عامة سنوية لإعفاء مجلس الإدارة من المسؤولية وأحكام النظام الأساسي التي تنص على عدم إمكانية إقامة النزاعات ضد أعضاء مجلس الإدارة إلا بموجب قرار من الجمعية العامة.

وتشمل مسؤوليات الأعضاء غير التنفيذيين:

- المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة والمساهمة في نشاطات مجلس الإدارة كما هو محدد في ميثاق مجلس الإدارة.
- تقديم المساعدة وإبداء الرأي بشأن عمليات إعداد الخطط الاستراتيجية وخطط الأعمال للبنك ومناقشة الاقتراحات المتعلقة بالاستراتيجية بشكل بناء.
- مراقبة أداء الإدارة في تحقيق الأهداف المتفق عليها ودراسة تقارير أداء البنك.
- مراجعة دقة المعلومات المالية وصحتها وضمان متانة الضوابط المالية وأنظمة إدارة المخاطر في البنك وصحتها.
- التأكد من إعطاء الأولوية لمصالح البنك والمساهمين وحمايتهم وخاصة في حالات "تضارب المصالح" وبالأخص إذا/عندما يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين معني في هذه الحالات.
- المشاركة في تحديد الإجراءات المتعلقة بحوكمة الشركات وضمان تنفيذها باستمرار.
- تكريس الوقت للمساهمين إذا كانت لديهم تساؤلات لا يمكن حلها من خلال التواصل مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة أو إذا كان من غير المناسب الاتصال بهما في هذا الشأن.
- رفع تساؤلات المساهمين إلى مجلس الإدارة عندما تكون قنوات التواصل الأخرى غير مناسبة.

- المشاركة في عدد من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تحمل المسؤولية بالتكافل فيما يتعلق بكل قرارات مجلس الإدارة وأعماله.
- أي مسؤوليات أخرى يوكلها إليهم مجلس الإدارة/رئيس مجلس الإدارة.

مسؤوليات وممارسات مجلس الإدارة الأخرى

- وتشمل الحقوق والمسؤوليات الأخرى الموكلة إلى أعضاء مجلس الإدارة:
- حق الحصول على كل المعلومات والمستندات والسجلات المتعلقة بالبنك بشكل فوري.
 - ضمان مشاركة أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وإدارة التدقيق الداخلي وممثلي المدققين الخارجيين في الجمعية العامة.
 - إعداد برنامج تعريفي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد للتأكد من اطلاعهم على كامل مسؤولياتهم عند انتخابهم واطلاعهم على طريقة عمل البنك كما يجب.
 - اعتماد تدريب رسمي مناسب لتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة ومعلوماتهم.
 - الاطلاع على آخر المستجدات في إطار حوكمة الشركات وأفضل الممارسات المتعلقة بها.

2.6 استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لنظام هيئة قطر للأسواق المالية، يجب أن يشكل عدد الأعضاء المستقلين ثلث عدد أعضاء مجلس الإدارة على أقل تقدير، على أن تتشكل الأكثرية من أعضاء غير تنفيذيين. وينبغي على الأعضاء غير التنفيذيين أن يتمكنوا من تكريس الوقت والاهتمام المناسبين للمجلس. ويجب ألا تتعارض عضويتهم في مجلس الإدارة مع أي مصالح أخرى لهم.

ويتوجب على الأعضاء أن يحيطوا مجلس الإدارة علماً في أقرب وقت ممكن عملياً في حال تبدل ظروفهم بطريقة قد تؤثر على تقييم المجلس لاستقلاليتهم.

اعتمد البنك تعريف "أعضاء مجلس الإدارة المستقلين" المحدد في إرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادر عن مصرف قطر المركزي وذلك في تقييم استقلالية الأعضاء المستقلين في مجلس دارته. فيما يتعلق بتعريف الاستقلالية وفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للاسواق المالية، يعتبر البنك ملتزماً بشكل عام فيما عدا الأحكام التي تنص على اعتبار العضو غير مستقل إذا كان عضواً في مجلس الإدارة لأكثر من تسع سنوات على التوالي. يجب إعادة انتخاب كافة أعضاء مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات، علماً أنه من خلال إعادة الانتخاب تكون مدة عضوية بعض الأعضاء في مجلس إدارة البنك قد تعدت تسع سنوات.

2.7 أعضاء مجلس الإدارة

الخبرة والعضوية في مجالس إدارة أخرى	نسبة الأسهم المملوكة %*	التصنيف في مجلس الإدارة	المنصب	انقضاء مدة العضوية الحالية	تاريخ التعيين لأول مرة	إسم عضو مجلس الإدارة
وزير دولة ونائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للتأمين ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية ورئيس مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة ومالك شركة كونتراكو للمقاولات. تخرّج في الولايات المتحدة حاصلاً على بكالوريوس في العلوم السياسية.	1,58%	غير تنفيذي، مستقل	الرئيس	2014	1980	السيد عبدالله بن خليفة العطية

عضو مجلس إدارة في كل من البنك الوطني العماني والبنك العربي المتحد ومالك شركة فيستا التجارية وشريك في كل من شركة دار المنار ودوموبان قطر ومجموعة بانز قطر وشركة العقيلي للأثاث والسجاد والمكاتب. تخرّج من جامعة قطر حاصلاً على بكالوريوس في العلوم السياسية.	1,72%	غير تنفيذي، غير مستقل	نائب الرئيس	2014	1990	الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلسي إدارة مجموعة الفردان والشركة المتحدة للتنمية وعضو في مجلس إدارة شركة قطر للتأمين ورئيس مجلس إدارة شركة كيو أي سي انترناشونال ال ال سي وعضو مؤسس وعضو مجلس إدارة في بنك إنفستكورب في البحرين ونائب رئيس مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة ونائب رئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين.	1,13%	غير تنفيذي، غير مستقل	العضو المنتدب	2014	1975	السيد حسين ابراهيم الفردان
مالك شركة مسلم التجارية وعضو مجلسي إدارة الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية وشركة قطر للطابوق الأحمر.	0,99%	غير تنفيذي، مستقل	عضو	2014	1975	السيد جاسم محمد جبر المسلم

الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة قطر للتأمين والعضو المنتدب في مجالس إدارة شركة كيو آي سي انترناشونال ال ال سي وشركة كيو-ري للتأمين وشركة ضمان الإسلامية للتأمين (بيما) وعضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية. تخرج في الولايات المتحدة حاصلاً على بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية.	2,02%	غير تنفيذي، مستقل	عضو	2014	1987	شركة قطر للتأمين ممثلة بالسيد خليفة عبدالله السبيعي
مالك شركة أمبكس والشركة الإسلامية القطرية للرخام والفسيفساء وعضو في رابطة رجال الأعمال القطريين.	1,08%	غير تنفيذي، مستقل	عضو	2014	1987	السيد عبدالله محمد ابراهيم المناعي
رئيس وعضو مجلس إدارة في الشركات التابعة لمجموعة الفردان وعضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية ونائب رئيس وعضو في مجلس إدارة البنك العربي المتحد ورئيس وعضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني ورئيس شركة تطوير المنتجات ورئيس مجلس إدارة شركة قطر لتبريد المناطق ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للجراف والحفريات وعضو مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر القطري. تخرج من جامعة ويسترن في جينيفاً حاصلاً على بكالوريوس في إدارة الأعمال وماجستير في العلوم المالية.	0,82%	غير تنفيذي، غير مستقل	عضو	2014	2002	السيد عمر حسين الفردان

مجموعة الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني	2002	2014	عضو	غير تنفيذي، مستقل	0,93%	عضو مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة ومالك شركة المها للمقاولات وشريك في مجموعة بانز قطر.
مجموعة ناصر بن فالح آل ثاني ممثلة بالشيخ أحمد بن ناصر بن فالح آل ثاني	1975	2014	عضو	غير تنفيذي، مستقل	1,09%	عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية وشريك في شركة واسط التجارية وشركة علي بن ناصر آل ثاني وأخوانه ووزير النقل السابق. حصل على ماجستير في الإدارة الهندسية.

* كما في 31 ديسمبر 2011.

2.8 إجتماعات مجلس الإدارة

تمشياً مع النظام الأساسي للبنك، يعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات على أقل تقدير (على الأقل مرة واحدة كل شهرين) بناءً على (1) إشعار كتابي موجه من رئيس المجلس قبل أسبوع واحد على الأقل من موعد الاجتماع أو (2) طلب كتابي مقدم من ثلثي الأعضاء على الأقل. يجب أن يتضمن الإشعار الموجه من رئيس المجلس أو نائبه أو بناءً على طلب أحد أعضاء المجلس الآخرين جدول أعمال الاجتماع. ويستطيع الأعضاء أن يطلبوا إدراج البنود في جدول الأعمال. ينتظر من الأعضاء بذل كل الجهود الممكنة للحضور شخصياً إلى كافة اجتماعات المجلس المقررة واجتماعات لجان المجلس التي ينتمون إليها. وتكون الدعوة إلى اجتماع المجلس صحيحة فقط بحضور (سواء شخصياً أو بالإنابة) أغلبية الأعضاء (على الأقل خمسة من تسعة أعضاء) وشرط حضور أربعة أعضاء على الأقل شخصياً. تتم عملية التصويت في اجتماعات المجلس وفقاً للنظام الأساسي للبنك. كما يجب تسجيل المسائل المطروحة والقرارات المتخذة في محضر الاجتماع الذي يعده أمين سر المجلس.

خلال عام 2011، عقد مجلس الإدارة ثمانية اجتماعات كما هو مبين أدناه:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
8 أعضاء	23 يناير 2011
8 أعضاء	21 فبراير 2011
7 أعضاء	19 أبريل 2011
7 أعضاء	12 يونيو 2011
8 أعضاء	14 أغسطس 2011
7 أعضاء	11 أكتوبر 2011
9 أعضاء	6 ديسمبر 2011
5 أعضاء	19 ديسمبر 2011

2.9 أمين سر مجلس الإدارة

لقد عين مجلس الإدارة أمين السر ليكون مسؤولاً عن حفظ وثائق المجلس وتوزيع جداول أعمال اجتماعاته والدعوات والمستندات الأخرى المطلوبة بالإضافة إلى توزيع محاضر الاجتماعات والقرارات الصادرة عنها. يتم تعيين أمين السر أو عزله فقط بموجب قرار من مجلس الإدارة.

كما يكون أمين السر، تحت إشراف رئيس المجلس، مسؤولاً عن ضمان الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وعن التنسيق بين الأعضاء من جهة وبين مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة في البنك من جهة أخرى. ويكون أمين السر مسؤولاً أيضاً عن توفير مواد التعريف اللازمة وتحديد مواعيد جلسات التعريف لأعضاء مجلس الإدارة الجدد.

وتكون مؤهلات أمين السر وخبراته كما يلي:

- يجب أن يتمتع بخبرة 25 سنة في المجال المصرفي يكون قد أمضى 15 سنة منها كأمين سر في مجلس إدارة بنك.
- يجب أن يملك المعرفة والمهارات اللازمة لتأدية دور أمين السر.
- يجب أن يكون حاصلاً على بكالوريوس في الأدب الإنكليزي.

يضع مجلس الإدارة ثقته في أمين السر لتأدية المهام المتعلقة بمجلس الإدارة.

3. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

شكل مجلس الإدارة اللجان التالية لمساعدته في القيام بمهامه وواجباته:

1. لجنة التدقيق
2. لجنة المخاطر
3. اللجنة التنفيذية
4. لجنة السياسات والاستراتيجيات

وينتخب مجلس الإدارة أعضاء هذه اللجان حيث يكون لكل لجنة اختصاصتها وواجباتها وصلاحياتها كما هي محددة من قبل مجلس الإدارة وفي موثيق مخاطر البنك.

يعتمد مجلس الإدارة تشكيل لجنة الترشيحات ولجنة المكافآت عام 2012 بشكل خاص لتلبية متطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادر عن مصرف قطر المركزي. وسيوكل إلى هاتين اللجنتين المسؤوليات الرئيسية المحددة في النظام والإرشادات أعلاه وتمشياً مع أفضل الممارسات المطبقة حالياً. وإن المسؤوليات التي يجب أن توكل إلى هاتين اللجنتين يتولاها في الوقت الحاضر مجلس الإدارة بشكل مباشر (بالأخص في حالة ترشيح أعضاء المجلس) أو توكل إلى لجان المجلس الأخرى.

3.1 لجنة التدقيق

تكون لجنة التدقيق مسؤولة في المقام الأول عن الإشراف على جودة ونزاهة ممارسات البنك في إطار المحاسبة والتدقيق والرقابة الداخلية وتقديم التقارير المالية وعن تحديد متطلبات الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعاييرها وآليات الرقابة على كل النشاطات التي تنطوي على مخاطر على نطاق البنك.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
السيد خليفة عبدالله السبيعي	الرئيس
الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني	عضو
الشيخ أحمد بن ناصر بن فالح آل ثاني	عضو
السيد عبدالله محمد ابراهيم المناعي	عضو بديل

وتمشياً مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات المطبقة حالياً، يجب أن يكون جميع أعضاء لجنة التدقيق من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين.

ويحدد دور اللجنة ومسؤولياتها وتشكيلها وشروط العضوية فيها والإجراءات الأخرى ذات الصلة في ميثاق المخاطر.

وفقاً لمبدأ الشفافية والاستقلالية، ترفع إدارتنا التدقيق والالتزام تقاريرهما إلى لجنة التدقيق مباشرةً بينما يكون رئيس التدقيق ورئيس الالتزام مسؤولين عن تقديم التقارير والملاحظات إلى اللجنة على أساس دوري وعند الضرورة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة البيانات المالية السنوية ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن اعتمادها؛
- مراجعة نطاق خطة التدقيق الداخلي لعام 2011؛
- الإشراف على أعمال المدققين الخارجيين خلال السنة؛
- مراجعة المسائل المحاسبية والمسائل المتعلقة بإعداد التقارير المالية والمسائل الأخرى التي تطرحها الإدارة والمدققون الداخليون والخارجيون؛

- الموافقة على كتيبات تفويض الصلاحيات لإدارتي التدقيق الداخلي والإلتزام ومكافحة غسل الأموال؛
- عقد اجتماعات خاصة مع رئيس التدقيق الداخلي على الأقل مرة في السنة ودون حضور الإدارة.

وفي عام 2011، اجتمعت لجنة التدقيق ست مرات وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
3 أعضاء	23 يناير 2011
عضوان	16 فبراير 2011
عضوان	30 مايو 2011
3 أعضاء	25 أكتوبر 2011
عضوان	28 نوفمبر 2011
عضوان	11 ديسمبر 2011

3.2 لجنة المخاطر

تكون لجنة المخاطر مسؤولة في المقام الأول عن كل جوانب إدارة مخاطر المؤسسة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وتقوم اللجنة بمراجعة السياسة المعتمدة في كل المسائل المتعلقة بالمخاطر. كما تقوم بالإشراف على كل المخاطر عبر البنك عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	الرئيس
الشيخ أحمد بن ناصر بن فالح آل ثاني	عضو
السيد عمر حسين الفردان	عضو

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة كتيب مجموع المخاطر الذي يحدد المخاطر التي قد يواجهها البنك في عملياته والذي توصي به لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية؛
- إدارة كل المسائل المتعلقة باستمرارية أعمال البنك؛
- مراجعة الخريطة الحرارية للمخاطر عبر المؤسسة من خلال لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية؛
- الموافقة على كتيبات تفويض الصلاحيات لإدارة المخاطر وإدارة الأصول والخصوم/الخزينة وإدارة الأصول الخاصة؛
- الإشراف على أعمال لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر على مدار العام؛
- مراجعة التقارير المتعلقة بالأصول المعرضة للمخاطر والتقارير الأخرى المتعلقة بمحافظ البنك واتجاهاته.

وفي عام 2011، اجتمعت لجنة المخاطر أربع مرات وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
3 أعضاء	19 يونيو 2011
3 أعضاء	11 سبتمبر 2011
3 أعضاء	26 أكتوبر 2011
3 أعضاء	5 ديسمبر 2011

3.3 اللجنة التنفيذية

تشمل المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية:

- معالجة المسائل التي تتطلب مراجعة مجلس الإدارة والتي تنشأ بين اجتماعات المجلس؛
- إعفاء مجلس الإدارة من مراجعة المعلومات والعمليات بالتفصيل بما في ذلك تقييم طلبات التسهيلات الائتمانية ومنحها والموافقة على نشاطات البنك الاستثمارية ضمن الحدود المصرح بها (وفقاً لإرشادات مصرف قطر المركزي ومجلس الإدارة).

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
السيد عبدالله بن خليفة العطية	الرئيس
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	عضو
السيد حسين ابراهيم الفردان	عضو
السيد عمر حسين الفردان	عضو

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة التعرض للمخاطر على مستوى البلد والتعرضات على مستوى المؤسسات المالية ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن التعديلات في حدود المخاطر على مستوى البلد والتي أوصت بها الإدارة.
- مراجعة المقترحات الائتمانية والموافقة عليها تمثيلاً مع الصلاحيات المفوضة إليها.

وفي عام 2011، اجتمعت اللجنة التنفيذية 21 مرة وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
4 أعضاء	9 يناير 2011
3 أعضاء	16 يناير 2011
عضوان	30 يناير 2011
4 أعضاء	13 فبراير 2011
عضوان	28 فبراير 2011
3 أعضاء	9 مارس 2011
عضوان	16 مارس 2011
3 أعضاء	3 أبريل 2011
عضوان	10 أبريل 2011
4 أعضاء	1 مايو 2011
4 أعضاء	8 مايو 2011
4 أعضاء	22 مايو 2011
4 أعضاء	5 يونيو 2011
4 أعضاء	12 يونيو 2011
3 أعضاء	31 يوليو 2011
3 أعضاء	15 أغسطس 2011
3 أعضاء	18 سبتمبر 2011
عضوان	25 سبتمبر 2011
4 أعضاء	16 أكتوبر 2011
3 أعضاء	20 نوفمبر 2011
4 أعضاء	6 ديسمبر 2011

3.4 لجنة السياسات والاستراتيجيات

يتم تفويض لجنة السياسات والاستراتيجيات لمعالجة المسائل المتعلقة بالحوكمة والموافقة على الاستراتيجيات والخطط والميزانيات/الأهداف والسياسات والإجراءات والأنظمة بالإضافة إلى مراجعة أداء البنك فيما يرتبط بكل منها.

إسم العضو	منصبه في اللجنة
السيد عبدالله بن خليفة العطية	الرئيس
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	عضو
السيد حسين ابراهيم الفردان	عضو
السيد عمر حسين الفردان	عضو
السيد أندرو ستيفنز	الرئيس التنفيذي للمجموعة

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي تقوم بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة كتيب تفويض الصلاحيات لعدة إدارات في البنك والموافقة عليها (ما عدا الإدارات التي تقع مباشرة ضمن اختصاص لجنة أخرى منبثقة عن مجلس الإدارة؛
- استلام التقارير والتحليل المتعلقة بأداء البنك المالي والتشغيلي وتقييم مؤشرات الأداء الرئيسية بالمقارنة مع الاستراتيجيات ذات الصلة؛
- مراجعة الميزانية التشغيلية وميزانية النفقات الرأسمالية والموافقة عليهما؛
- اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بامتلاكات الشركة بما في ذلك رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاستحواذ على الممتلكات والموافقة على النفقات الرأسمالية والتشغيلية الأخرى؛

- مراجعة عمليات تعيين المستشارين الخارجيين والتي تتطلب دفع رسوم خارج سلطة الرئيس التنفيذي للمجموعة والموافقة عليها؛
- تقييم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقديمها إلى مجلس الإدارة بكامل أعضائه للموافقة عليها ومن ثم إقرارها من قبل الجمعية العامة.

وفي عام 2011، اجتمعت لجنة السياسات والاستراتيجيات ثماني مرات وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
5 أعضاء	16 يناير 2011
5 أعضاء	13 فبراير 2011
5 أعضاء	19 أبريل 2011
5 أعضاء	1 مايو 2011
5 أعضاء	5 يونيو 2011
4 أعضاء	15 أغسطس 2011
4 أعضاء	18 سبتمبر 2011
5 أعضاء	4 ديسمبر 2011

4. المستشارون المستقلون

يجوز لمجلس الإدارة ولجانه الاستعانة بمستشارين أو استشاريين في أي مسألة تتعلق بشؤون البنك. ويتحمل البنك النفقات والتكاليف المترتبة نتيجة تعيين المستشارين أو الاستشاريين المستقلين.

5. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تحدد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم 2011/75 ولقانون الشركات التجارية رقم 2002/5 ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والنظام الأساسي. ويقدم إطار المكافآت إلى المساهمين في الجمعية العامة لإقراره.

ووفقاً لسياسة مكافآت مجلس الإدارة في البنك، عند تحديد المكافآت، تؤخذ في الاعتبار مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة ووظائفهم بالإضافة إلى أداء البنك. قد تشمل المكافآت العناصر الثابتة والعناصر المرتبطة بالأداء، علماً أن العناصر المرتبطة بالأداء يجب أن تكون مبنية على أداء البنك طويل الأجل.

يمكن أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على شكل:

- رواتب ثابتة؛
- أتعاب مدفوعة للأعضاء؛
- مزايا عينية؛
- نسبة مئوية من أرباح البنك.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤخذ النقاط التالية في الاعتبار عند تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

- يمكن أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على عدة أشكال شريطة ألا تزيد المكافأة المدفوعة كنسبة مئوية من أرباح البنك عن 10% من صافي أرباح البنك بعد خصم التكاليف وقيم الاستهلاك والاحتياطيات وتوزيع أرباح بنسبة لا تقل عن 5% من رأسمال البنك.
- توافق الجمعية العامة على هذه المكافآت سنوياً آخذة في الاعتبار مستوى ربحية البنك.

وفقاً لتقرير البنك السنوي لعام 2011، بلغ مجموع المكافآت الذي حققه مجلس الإدارة في عام 2011 (بما في ذلك المكافآت الثابتة والمتغيرة ورسوم حضور الاجتماعات) 41,45 مليون ريال قطري (بالمقارنة مع 39,56 مليون ريال قطري في 2010).

فيما يتعلق بالإدارة التنفيذية والموظفين، وضع البنك إطار مكافآت يشمل هياكل مكافآت للإدارة التنفيذية والموظفين والتي تعتبر تنافسية بالنسبة للسوق وتكافئ الأداء الذي يساهم في نمو البنك وربحيته وتتماشى مع استراتيجية البنك.

بلغ مجموع رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين عام 2011 (ألف ريال قطري):

رواتب ثابتة	35,975
مكافآت تقديرية	12,864
مزايإ إضافية	4,772
المجموع	53,611 (مقارنة بـ 52,532 عام 2010)

خلال عام 2011، أوكلت إلى لجنة السياسات والاستراتيجيات مهمة تقييم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقديم نتائج التقييم إلى مجلس الإدارة بكامل أعضائه للموافقة عليه ومن ثم إقراره من قبل الجمعية العامة.

في عام 2012، يعتمد البنك تشكيل لجنة مكافآت لتتولى مسؤولية مراجعة وتحديد سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.

6. الإدارة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية (وهي مجموعة من الأشخاص يعينهم مجلس الإدارة لتولي المسؤولية التشغيلية في البنك) مسؤولية الإدارة اليومية للبنك.

كما في تاريخ هذا التقرير، ضمت الإدارة التنفيذية للبنك الأشخاص المذكورين أدناه:

التحصيل العلمي والخبرة والانتسابات	المنصب	إسم المدير التنفيذي
تخرج من جامعة برمنغهام عام 1980 حاصلاً على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في العلوم المالية والمصرفية. التحق بالبنك التجاري عام 1989 وأصبح الرئيس التنفيذي للبنك عام 2001 والرئيس التنفيذي لمجموعة البنك التجاري منذ العام 2008. يتمتع بخبرة واسعة تزيد عن ثلاثين سنة في العمليات المصرفية الدولية تشمل مختلف ميادين تطوير وإعادة هيكلة الأعمال وإدارة التغيير. يشغل منصب عضو مجالس إدارة البنك الوطني العماني والبنك العربي المتحد وشركة سي بي كيو فايننس المحدودة. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة أورينت 1 المحدودة. وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة شركة كيو أي سي انترناشونال ال ال سي وعضو في المجلس الاستشاري العالمي لمجموعة داينرز كلوب إنترناشونال ومجلس كبار العملاء الدوليين لشركة فيزا.	الرئيس التنفيذي للمجموعة	السيد أندرو ستيفنز
تخرج من جامعة بورتلاند الحكومية عام 1982 حاصلاً على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والاجتماعية. التحق بالبنك التجاري عام 1998 وأصبح نائب الرئيس التنفيذي في مارس عام 2007. عمل سابقاً في شركة قطر للأسمدة "قافكو". يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن ستة وعشرين عاماً تشمل خبرة واسعة في المجال	نائب الرئيس التنفيذي	السيد عبدالله الرئيسي

<p>المصرفي إضافة لعمله في مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية وبنك الدوحة المحدود. وهو رئيس مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية.</p>		
<p>تخرج من جامعة أوكسفورد حاصلاً على درجة الماجستير في الحقوق (مع مرتبة الشرف) وهو مؤهل كمحام إنكليزي. التحق بالعمل لدى البنك التجاري في 2004 ويشغل منصب مدير عام تنفيذي ورئيس إدارة الشؤون القانونية للمجموعة. عمل سابقاً في مكتب ريتشاردز باتلر للمحاماة في الدوحة ولندن. يتمتع بخبرة تزيد عن 25 سنة كمحامي بنوك في لندن حيث عمل مستقلاً ولدى البنوك أيضاً، منها بنك وستمنستر الوطني ومجموعة ستاندرد تشارترد المصرفية إضافة لإعارته للبنك المركزي البريطاني. يشغل منصب عضو مجلسي إدارة شركة أورينت 1 المحدودة وشركة سي بي كيو فايننس المحدودة.</p>	<p>مدير عام تنفيذي ورئيس إدارة الشؤون القانونية للمجموعة</p>	<p>السيد هيو طومسون</p>
<p>تخرج من جامعة لندن غيلدهول حاصلاً على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الاقتصاد. التحق بالعمل لدى البنك التجاري كمدير عام تنفيذي ورئيس القطاع المالي للمجموعة في 2008. يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن 22 عاماً كمصرفي متمرس في لندن لدى بنك نيويورك و بنك وستمنستر الوطني وبنك مورغان ستانلي. عمل سابقاً في شركة آرثر يونغ في الكويت. كما أنه زميل في جمعية المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز. هو عضو في مجالس إدارة البنك العربي المتحد وشركة أورينت 1 المحدودة وشركة مصون لخدمات التأمين وشركة أستيكو قطر وشركة جيكو ذ.م.م. وشركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية وشركة سي بي كيو فايننس المحدودة.</p>	<p>مدير عام تنفيذي ورئيس القطاع المالي للمجموعة</p>	<p>السيد نيكولاس كولمان</p>

<p>تخرج من المعهد الوطني للتكنولوجيا في الهند. التحق بالعمل لدى البنك التجاري كمدير تنفيذي ورئيس القطاع التشغيلي للمجموعة في 2008. عمل سابقاً لدى بنك باركليز في لندن. يتمتع بخبرة مهنية دولية في مجال التكنولوجيا والبنوك تمتد لأكثر من عشرين عاماً أمضى خمس سنوات منها لدى بنك مورغان ستانلي وثمان سنوات لدى مجموعة سيتي المصرفية في مختلف فروعها المنتشرة في دول أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا إضافة لدول أخرى في آسيا والولايات المتحدة. حصل على لقب ممارس قانوني من الجمعية البريطانية للحاسوب. وهو عضو في مجلس إدارة شركة أورينت 1 المحدودة وشركة جيكو ذ.م.م. وشركة مصون لخدمات التأمين.</p>	<p>السيد سانديب شوهان مدير عام تنفيذي ورئيس القطاع التشغيلي للمجموعة</p>
<p>تخرج من كلية إدارة الأعمال بجامعة شمال أريزونا عام 1992. التحق بالعمل لدى البنك التجاري عام 1993 وبدأ حياته المهنية كمسؤول علاقات العملاء. ثم شغل منصب مدير عام تنفيذي ورئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات في يناير 2009. ويشغل حالياً منصب مدير عام تنفيذي، العملاء الاستراتيجيين.</p>	<p>السيد عبدالجليل برهاني مدير عام تنفيذي، العملاء الاستراتيجيين</p>
<p>تخرج من جامعة المعادن الهندية في دانباد - الهند التي حصل منها على درجة البكالوريوس في هندسة البترول عام 1987. وحصل من المعهد الهندي للإدارة في كلكتا - الهند عام 1989 على درجة الماجستير في إدارة الأعمال متخصصاً في التسويق والتمويل. التحق بالبنك التجاري كمدير عام تنفيذي ورئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في أغسطس 2008. يشغل حالياً منصب مدير عام تنفيذي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة. عمل سابقاً كرئيس الخدمات الاستهلاكية والمصرفية للأفراد في البنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية. يتمتع بخبرة مهنية تمتد لأكثر من 21 عاماً في مجال البنوك أمضى ثلاثة عشر عاماً منها لدى سيتي بنك</p>	<p>السيد راجباهوشان بودهيراجو مدير عام تنفيذي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالبنك التجاري</p>

<p>في الهند وسنغافورة والمجر وبولندا حيث شغل عدة مناصب منها مدير علاقات كبار العملاء ومدير منتجات الخصوم ومدير منتجات البطاقات الائتمانية والقروض ومدير تسويق منتجات الأفراد بما في ذلك توزيع صناديق الاستثمار المشتركة. وهو عضو في مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية.</p>		
<p>التحق بالبنك التجاري في 2009 بوظيفة رئيس الائتمان بالمجموعة. ثم شغل منصب مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية للشركات في 2010. يمتلك خبرة مصرفية تزيد عن 35 سنة منها 24 سنة لدى مجموعة بنك وستمنستر الوطني وستين لدى بنك اي سي اي وثمان سنوات بوظيفة مدير إقليمي لعمليات الائتمان لدى نديك في مكاتبه الإقليمية في هونغ كونغ. وهو زميل لمعهد المصرفيين.</p>	<p>مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية للشركات</p>	<p>السيد ستيفن مولنز</p>
<p>تخرج من جامعة لوبورو في المملكة المتحدة عام 1981 متخصصاً في العلوم المصرفية والتمويل. التحق بالبنك التجاري عام 2011 كمدير عام تنفيذي ورئيس قطاع المخاطر. عمل سابقاً في بنك ميدلاند/اتش اس بي سي وبنك لويدز ويتمتع بخبرة تزيد عن ثلاثين عاماً في الأعمال المصرفية الدولية والخدمات المصرفية للأفراد والشركات إذ عمل في مجال الأعمال والائتمان والرقابة الداخلية والمخاطر.</p>	<p>مدير عام تنفيذي ورئيس قطاع المخاطر</p>	<p>السيد جيرولد ويليمسون</p>
<p>التحق بالعمل لدى البنك كمدير عام تنفيذي ورئيس الفعالية التنظيمية في 2011. قبل التحاقه بالبنك، تولى إدارة مكتب استشارات تدريبية في مجال الإدارة والأعمال في لندن. وقبل ذلك، شغل منصب مدير إدارة الموارد البشرية لمدة أربع سنوات في "بانكو سانتاندر" خلال عملية دمج أعمال البنك في المملكة المتحدة. كما أمضى خمس سنوات كمدير إدارة الموارد البشرية</p>	<p>مدير عام تنفيذي ورئيس الفعالية التنظيمية</p>	<p>السيد جيمس كنيلير</p>

<p>ورئيس قسم الأعمال في مجموعة اي ال جي في المملكة العربية السعودية وتولى مناصب رفيعة في مجال الموارد البشرية مع ديكسونز ومجموعة غرانادا وسايترزبوريز.</p>		
<p>تخرج من جامعة HEC حاصلًا على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ومن جامعة ماساشوستس حاصلًا على درجة ماجستير العلوم في الهندسة الكيميائية ومن ENSIC حاصلًا على شهادة مهندس كيميائي. التحق بالعمل لدى البنك التجاري في 2011 كمدير عام تنفيذي والرئيس الدولي، البنك التجاري كابيتال، قسم الأعمال المصرفية الاستثمارية والبحوث وإدارة الموجودات والشركة الأم لشركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية التي تتولى أعمال الصرافة للبنك التجاري. يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن 19 عاماً في مجال الأعمال المصرفية الاستثمارية أمضى آخر خمس سنوات منها في الخليج كرئيس مشارك في روتشيلد الشرق الأوسط ورئيس قسم الأعمال المصرفية الاستثمارية في شركة أبو ظبي للاستثمار. بدأ مسيرته المهنية في مجال الأعمال المصرفية الاستثمارية في نيويورك مع لازار فريير. ثم انتقل إلى هونغ كونغ وسنغافورة مع "برغرين" وإحدى الشركات المنبثقة منها والتحق من بعدها بالعمل في روتشيلد في باريس في 1998. وهو عضو في مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية.</p>	<p>مدير عام تنفيذي والرئيس الدولي، البنك التجاري كابيتال</p>	<p>السيد ألكساندر كاري دي مالبرغ</p>
<p>التحق بالعمل لدى البنك التجاري في يناير 2012 كمدير عام تنفيذي، الخدمات الاستهلاكية والمصرفية للأفراد. وقبل ذلك، شغل منصب رئيس تنفيذي لأربوثنوت لاثام وشركاه، بنك خاص في المملكة المتحدة، لمدة ثلاث سنوات. وكان يشغل في الوقت نفسه منصب مدير تنفيذي وعضو مجلس إدارة مجموعة أربوثنوت المصرفية وهي شركة مدرجة في المملكة المتحدة. عمل سابقاً لدى سيتي بنك حيث شغل في المملكة المتحدة منصب عضو منتدب،</p>	<p>مدير عام تنفيذي، الخدمات الاستهلاكية والمصرفية للأفراد</p>	<p>السيد دين بروكتور</p>

<p>خدمة الأفراد وإدارة الثروات في المملكة المتحدة بما في ذلك شركة إغ للخدمات المصرفية. وشغل على الصعيد الدولي منصب رئيس قسم البطاقات الائتمانية للشرق الأوسط خارج الإمارات العربية المتحدة. أمضى 14 سنة في بنك لويديز حيث عمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات في كل الأقسام.</p>		
<p>التحق بالبنك التجاري عام 2000 ويشغل حالياً منصب مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية الحكومية والدولية. يتمتع بخبرة تزيد عن 11 عاماً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والعمليات وقد بنى علاقات متينة وسمعة ممتازة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع المصرفي. حصل على درجة البكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية من جامعة وايلز ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة درهام.</p>	<p>مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية الحكومية والدولية</p>	<p>السيد فهد بادار</p>
<p>تخرج من جامعة جورجيا حاصلاً على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال متخصصاً في العلوم المالية. التحق بالعمل لدى البنك التجاري في 2011 كمدير عام تنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة. شغل سابقاً منصب عضو في مجلس إدارة ورئيس شركة باركليز ويلث في دولة قطر. يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن 28 عاماً في مجال الأعمال المصرفية الدولية حيث عمل لدى مؤسسات عالية المستوى في قطر والبحرين والكويت وقبرص، بما فيها إنفستكورب وميريل لينش وبنك الكويت الوطني وشركة التجاري للاستثمار وبنك البحرين والكويت وبنك الاستثمار العربي الأردني ودار المال الإسلامي.</p>	<p>مدير عام تنفيذي، الخدمات البنكية الخاصة</p>	<p>السيد جمال الترتير</p>

<p>التحق بالعمل لدى البنك التجاري في 2010 كمساعد مدير عام ورئيس التدقيق الداخلي. عمل سابقاً لدى بنك ستاندرد تشارترد طوال 25 عاماً أمضى آخر 12 عاماً منها في مجال التدقيق الداخلي للمجموعة حيث تنقل بين المملكة المتحدة وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية، وفي مجال تأمين المخاطر التشغيلية حيث تمحور دوره الأخير، قبل أن يلتحق بالبنك التجاري، حول تأسيس وحدة تأمين المخاطر التشغيلية وإدارتها في فروع البنك في 20 دولة في أفريقيا والشرق الأوسط وباكستان.</p>	<p>مساعد مدير عام أول ورئيس التدقيق الداخلي</p>	<p>السيد غاري ويليامز</p>
<p>بدأ مهنته في المجال المصرفي في إدارة سندات الخزينة في مصرف لبنان المركزي. هو عضو مؤسس لوحدة المعلومات المالية في مصرف لبنان المركزي وشغل منصب محقق أول ومحلل بحوث حيث قاد عدة تحقيقات في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع محققين إقليميين ودوليين. كما أجرى اختبارات للبنوك في إطار برامج مكافحة غسل أموال. هو أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS) ومسؤول إلزام معتمد وهو يعمل مع الهيئات التنظيمية المحلية والدولية لتحسين تطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وزيادة الوعي في هذا المجال وتقديم آخر حلول تقنية المعلومات في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهو مدرب/متحدث خبير في المؤتمرات الإقليمية والدولية بالاشتراك مع اتحاد المصارف العربية وحوار القطاع الخاص بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجمعية أخصائيي مكافحة غسل الأموال المعتمدين وصندوق النقد الدولي و IOPC والمصارف المركزية وذلك حول عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية ذات الصلة.</p>	<p>مساعد مدير عام – رئيس وحدة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب</p>	<p>السيد محمد منصور</p>

لضمان استبدال الأشخاص الذين يشغلون المناصب الأساسية لنجاح البنك بالأشخاص المناسبين، تدرج سياسة تخطيط التعاقب الوظيفي في كتيب سياسات إدارة الموارد البشرية ويشمل هذا القسم الآلية المتبعة من قبل البنك لضمان تعيين موظفين مؤهلين ومتمرسين يملكون الكفاءة اللازمة ومهارات/إمكانيات القيادة لتولي الأدوار القيادية الرئيسية في البنك.

6.1 اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية

تعمل الإدارة التنفيذية من خلال عدد من اللجان التي تدعم دور الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويحدد مجلس الإدارة عدد اللجان التنفيذية ومسؤولياتها ويحدد الرئيس التنفيذي للمجموعة عدد الأعضاء في كل لجنة. وتشمل نشاطات هذه اللجان الأساسية ما يلي:

- اللجنة التنفيذية (EXCO):
 - يترأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة وتجتمع بانتظام شهرياً أو حسب الضرورة. تشمل مهمتها الأساسية وضع خطة الأعمال والميزانية السنويتين للبنك ومراقبة تطبيقهما.
- لجنة المخاطر (MRC):
 - تشكل هذه اللجنة أعلى سلطة على المستوى الإداري في كل مسألة تتعلق بالمخاطر ضمن البنك. وهي تقدم التقارير بشأن المسائل المتعلقة بسياسة ومحفظة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. تراقب اللجنة مستويات المخاطر الائتمانية ومخاطر التجزئة والمخاطر التشغيلية لضمان الالتزام باستراتيجيات وسياسات المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. كما تقوم اللجنة بوضع السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة استثمارية الأعمال ومراقبتها. يترأس اللجنة رئيس إدارة المخاطر. وتجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة أو أكثر حسب الضرورة.
- لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO):
 - تتخذ هذه اللجنة القرارات على مستوى السياسات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات وإدارة مخاطر السوق بما في ذلك هيكلية الميزانية العمومية والتمويل والتسعير والتغطية والاستثمار. وتشمل مهامها الأساسية وضع السياسات المتعلقة

بمخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة وضمنان فعالية تقييم هذه المخاطر ومراقبتها وإدارتها. يترأس هذه اللجنة رئيس إدارة الشؤون المالية للمجموعة. وتعد اللجنة اجتماعاً واحداً أو أكثر في الشهر حسب الضرورة، وبالأخص في ظل ظروف تشغيلية متقلبة.

● لجنة إدارة الموجودات الخاصة للمجموعة (GSAM):

○ إن الموجودات الخاصة هي موجودات البنك التي تتطلب مراقبة دقيقة لتفادي الخسائر وتعزيز عمليات الاسترداد. وتقوم اللجنة بالإشراف على هذه النشاطات ومراجعة السياسات والإجراءات ذات الصلة ومراقبة الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بحسابات محفظة الموجودات الخاصة. ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس إدارة الموجودات الخاصة للمجموعة. وتجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة أو أكثر حسب ما يراه الرئيس مناسباً.

7. هيكلية الملكية

وفقاً للمادة (7) من النظام الأساسي للبنك التجاري، لا يحق لأي فرد (سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً) أن يملك أكثر من 5% من مجموع أسهم البنك إلا من خلال الميراث وباستثناء (1) جهاز قطر للاستثمار وشركة قطر القابضة ذ.م.م. أو أي من شركتهما التابعة و(2) بنك الحفظ أو بنك الايداع الذي يحتفظ بأسهم لإصدار ايصالات ايداع عالمية.

كما في 31 ديسمبر 2011، بلغت حصة المالكين من المواطنين القطريين (سواء كانوا أفراداً أو شركات) من البنك 82,02% فيما بلغت حصة المستثمرين الأجانب 17,98%. كما في 31 ديسمبر 2011، بلغت نسب الحصص الرئيسية في البنك ما يلي:

شركة قطر القابضة ذ.م.م.	16.67%
البنك الألماني	3.46%
الصندوق الوطني 3	3.07%
الصندوق الوطني 4	3.03%
بنك قطر الوطني	2.61%
ناتس كامكو ذ.م.م.	2.26%

8. إدارة المخاطر

ينطوي تقديم الخدمات المالية للعملاء على عدد من المخاطر الكبيرة. ولذلك يعطي البنك التجاري أولوية استراتيجية لتحديد تلك المخاطر وتقييمها وتقليلها. ووضع البنك ضوابط حوكمة شاملة لإدارة المخاطر تشمل المساءلة والإشراف والتقييم وإعداد التقارير وأدراجها في ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من قبل مجلس الإدارة. ويحدد هذا الميثاق أعمال إدارة المخاطر في البنك ويبين بالتفصيل الإجراءات التنظيمية والصلاحيات والعمليات المتعلقة بجميع جوانب إدارة المخاطر، بما في ذلك: المخاطر الاستراتيجية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة.

يتم تطبيق ممارسات إدارة المخاطر على عدة مستويات متتابعة ضمن البنك تبدأ من مجلس الإدارة نزولاً إلى لجان مجلس الإدارة واللجان الإدارية والإدارة التنفيذية.

تعتمد إدارة المخاطر في البنك التجاري على قدرة تحمل المخاطر والاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة السياسات والاستراتيجيات. ويتم تطبيق الاستراتيجية والسياسات والإجراءات الناتجة عنها من خلال أقسام إدارة المخاطر المتخصصة التابعة مباشرة لرئيس إدارة المخاطر. وتتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية المطلوبة وتعمل بالتنسيق الوثيق مع وحدات الأعمال الأخرى في البنك لمساندة أنشطتها. وفيما يلي الأهداف الرئيسية لإطار عمل إدارة المخاطر:

- التأكد من التزام الأداء الفردي وأداء المحفظة بالشروط والسياسات المتفق عليها؛
- تطبيق آليات للمراقبة الحريصة للمخاطر في جميع أقسام البنك؛
- التأكد من الالتزام بالإرشادات القانونية والتنظيمية المحلية؛
- المحافظة على علاقة وثيقة مع الجهات التنظيمية المحلية فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالمخاطر.

تضم إدارة المخاطر أكثر من 90 موظفاً ما يبرز مدى التزام البنك التجاري بتطبيق إطار فعال وقوي لحوكمة وإدارة المخاطر. وخلال عام 2011، واصل البنك التطبيق المشدد لضوابطه الداخلية وأجرى تحسينات في جميع مجالات إدارة المخاطر. أما على مستوى الإدارة الكلية، يشارك مجلس إدارة البنك التجاري في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر من خلال:

- لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (لتطبيق سياسات المخاطر وإجراء دراسات المخاطر في عموم البنك ومراقبة محفظة البنك)؛

- اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة (لاتخاذ قرارات الائتمان ووضع استراتيجيات الإقراض)؛
- لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة (للمسائل المتعلقة بالالتزام والتدقيق الداخلي).

وبالإضافة إلى ذلك، يتم تشكيل لجان إدارية خاصة بإدارة مخاطر محددة (إدارة المخاطر والأصول والخصوم والاستثمار) تعقد على الأقل اجتماعاً واحداً كل ثلاثة أشهر. ويتم إطلاع مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه بشكل منتظم على المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الائتمان.

وخلال عام 2011، عزز البنك عملية الحوكمة من خلال إعداد:

- كتيب تفويض صلاحيات شامل للبنك يقدم فكرة واضحة عن الأدوار والمسؤوليات والمسؤوليات على كافة المستويات.
- كتيب مجموع المخاطر لتحديد المخاطر التي قد يواجهها البنك في جميع عملياته.
- السياسات التي تشمل المؤسسة ككل والتي تزود البنك ببيئة للعمل بقدر أعلى من الاتساق والضبط.

وعلى صعيد البنية التحتية لإدارة المخاطر، وضع البنك إطاراً لتحديد قدرة تحمل المخاطر يشمل جميع أقسام البنك وقام بتعزيز النظام الداخلي لتصنيف المخاطر وعمل على أتمتة الإطار التشغيلي لإدارة المخاطر وعمليات إدارة الموجودات والمطلوبات. كما بدأ بتطبيق النظام الشامل لإدارة انسياب عمليات الائتمان والمخاطر.

ويلتزم البنك بشروط اتفاقية بازل 2 وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي. وأخيراً فإن إطار عمل الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر في البنك التجاري تتماشى مع أفضل المعايير العالمية وتوصيات لجنة بازل وتعليمات مصرف قطر المركزي التوجيهية.

9. نظام الرقابة الداخلية

اعتمد البنك مجموعة من سياسات الرقابة الداخلية بعد أن تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة وذلك لتقييم الأساليب والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق ميثاق الحوكمة للبنك والالتزام بالقوانين والقواعد ذات الصلة. ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى حماية استثمارات المساهمين وأصول البنك وضمان موثوقية عمليات حفظ السجلات المالية وتقديم التقارير في البنك. ويشمل نظام الرقابة الداخلية للبنك تأسيس إدارات متينة للشؤون المالية والتشغيل وإدارة المخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة دورية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنك من خلال التقييمات التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام. وتشمل هذه المراجعة كل الضوابط الأساسية بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الالتزام وأنظمة إدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، تأخذ اللجنة في الاعتبار نتائج تقييم المدقق الخارجي للبنك وترفع نتائج هذه التقييمات لكفاءة الضوابط الداخلية القائمة إلى مجلس الإدارة.

9.1 الالتزام

يشجع البنك الالتزام عبر المؤسسة ويتطلب ذلك من الجميع، أي من مجلس الإدارة نزولاً إلى الموظفين، التقيد بشكل مستمر بالقوانين والقواعد والمعايير المطبقة.

تقوم إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال، على أساس استباقي، بتحديد مخاطر الالتزام المرتبطة بأعمال البنك وتوثيقها وتقييمها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تطوير منتجات جديدة وممارسات الأعمال وإنشاء أنواع جديدة من الأعمال والعلاقات مع العملاء أو تغيير طبيعة هذه العلاقات بشكل أساسي. وتشمل مخاطر الالتزام مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسائر المالية الأساسية أو مخاطر السمعة نتيجة التخلف عن الالتزام بالقوانين والقواعد والمعايير المطبقة.

وتشمل مسؤوليات الالتزام ومكافحة غسل الأموال ما يلي:

- ضمان التقيد الكامل من قبل الفروع/الإدارات بالقوانين/القواعد ذات الصلة وتعليمات مصرف قطر المركزي وقوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة في دولة قطر؛

- مراقبة وضمنان تقييد البنك بالقواعد المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- إقتراح التوصيات ذات الصلة لتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد على تقليل مخاطر الإلتزام وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- متابعة القوانين والقواعد الجديدة وإعلام الإدارة التنفيذية والإدارات المعنية للتقيد بها وتطبيقها.

تقوم إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب بمراقبة الإلتزام واختباره من خلال إجراء مراجعات الإلتزام لتحديد أي خرق للأنظمة ومسائل عدم الإلتزام. وتقدم نتائج هذه المراجعات إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس إدارة المخاطر والإدارة التنفيذية ورؤساء الوحدات/الإدارات المعنية بشكل منتظم. وتشمل هذه التقارير ملخصاً عن أوجه القصور و/أو المخالفات وتقدم التوصيات بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها لمعالجتها بالإضافة إلى التدابير التصحيحية التي اتخذت وتلك التي سيتم اتخاذها وفقاً للتواريخ المتفق عليها.

وخلال عام 2011، أجرت إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب 13 مراجعة إلتزام حددت فيها أوجه القصور والضوابط فتمت معالجتها من قبل إدارة البنك. لم تكن لأي من مسائل الإلتزام المحددة في مراجعات الإدارة أي تأثير مالي أساسي على البنك.

وخلال هذا العام أيضاً، كثفت إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال جهودها لتحديد مخاطر الإلتزام المرتبطة بنشاطات البنك وإدارتها. فقامت بمراقبة حالات عدم الإلتزام بالشروط التنظيمية (بما في ذلك الشروط المتعلقة بالإدراج وقواعد الإفصاح) التي قد تعرض البنك للعقوبات من قبل السلطات التنظيمية.

وأنجزت إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال مشاريع إلتزام كبيرة خلال عام 2011 شملت:

- إجراء مراجعات الإلتزام في كل وحدات أعمال البنك؛
- إدخال أنظمة جديدة وتحسين وظائف عمليات الرقابة على العقوبات الدولية والتحقق من الأسماء على القائمة السوداء؛
- إدخال وظيفة التحقق الآلي من الأسماء على القائمة السوداء في نظام الخدمات المصرفية للشركات عبر الانترنت الخاص بالبنك للتحقق من المعلومات المتعلقة بالمحوّلين في كل معاملات شركات الصرافة؛
- إطلاق مشروع صحة البيانات عبر البنك؛
- تقديم التقارير إلى لجنة التدقيق بشأن نتائج مراجعات الإلتزام والمخاطر ذات الصلة بشكل دوري.

العقوبات والغرامات والجزاءات المفروضة من الهيئات الرقابية على البنك التجاري

لم يفرض مصرف قطر المركزي أي غرامات على البنك التجاري في 2011 (فرضت عقوبات بقيمة 1,636,000 ريال قطري في 2010) نتيجة لمخالفة تعليمات مصرف قطر المركزي.

9.2 التدقيق الداخلي

تم تحديد تفويض إدارة التدقيق الداخلي وصلاحياتها في ميثاق التدقيق الداخلي الذي تمت الموافقة عليه من قبل لجنة التدقيق وإقراره من قبل مجلس الإدارة. لضمان استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ترفع هذه الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق.

تشمل مهام الإدارة التقييم المستقل والموضوعي للضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة في البنك بالإضافة إلى رفع التوصيات لتحسينها. وتركز هذه التقييمات المحددة في خطة الإدارة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر على ما يلي:

- كفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك وفاعليته؛
- موثوقية المعلومات المالية والتشغيلية وصحتها؛
- فعالية العمليات وكفاءتها؛
- حماية الأصول واستخدامها؛
- الالتزام بالقوانين والقواعد والعقود.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية بشكل خاص:

- إجراء عمليات التدقيق المقررة على الفروع/الإدارات والمنتجات والإجراءات والأنظمة والضوابط وفقاً لخطة التدقيق السنوية المتفق عليها مع لجنة التدقيق، بما في ذلك:
 - إجراء تقييم مستقل للمخاطر وعوامل الرقابة قابلة التطبيق في المجال قيد المراجعة؛
 - مساعدة البنك للحفاظ على ضوابط فعالة من خلال تقييم فاعليتها وكفاءتها ومن خلال تعزيز التحسين المستمر؛

- تقييم إجراءات الحوكمة ورفع التوصيات المناسبة بشأنها.
- تقديم الخدمات الاستشارية إلى الإدارة التنفيذية والإدارات الأخرى في البنك بما في ذلك المراجعات الخاصة للمشاريع الجديدة والأنظمة/التطبيقات والتسهيلات الخارجية والسياسات والإجراءات. في هذا الإطار، تحافظ إدارة التدقيق الداخلي على استقلاليتها وموضوعيتها ولن تتولى مسؤولية إدارة العمليات أو المنتجات أو الأنظمة أو التطبيقات الجديدة أو تصميمها أو تطبيقها.
- تولي مهام غير مقررّة بما في ذلك التحقيق في عمليات الاحتيال عند الضرورة.

يمكن دور إدارة التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة الضوابط بشكل مستمر والتقيّد بها وذلك لإدارة المخاطر الرئيسية بالشكل المناسب. وبالتالي، تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع التوصيات إلى إدارة البنك ضمن تقارير التدقيق الصادرة عنها والتي تشمل المجالات التي يمكن تحسين الضوابط فيها أو التي تستوجب التقيّد بشكل أكثر فاعلية. على الرغم من تقديم هذه التوصيات، لم تسجّل أي حالات عدم تقيّد بالضوابط كان لها أو قد يكون لها تأثير على الأداء المالي الشامل للبنك. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج التقييم المذكور أعلاه أن الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة في البنك هي ملائمة وفاعلة. ولم تسجّل أي مخاطر أساسية أو مواطن ضعف أو حالات ضعف تفوق مستوى تحمّل المخاطر في البنك.

وتمشياً مع خطة التدقيق الداخلي لعام 2011، أصدرت الإدارة 33 تقريراً عن التدقيق الداخلي ونتائج التحقيق وقدمتها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. وقد شملت هذه التقارير 129 وحدة من قائمة البنك "للوحدات القابلة للتدقيق" حيث تم التطرق لبعض الوحدات، بالأخص الفروع، في أكثر من مهمة تدقيق واحدة. وتقدم كل التوصيات الرئيسية المتعلقة بهذه التقارير وتناقش في اجتماعات لجنة التدقيق. وتقوم إدارة البنك بالرد على كل التوصيات المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي بشكل استباقي وفي الوقت المناسب بحيث لا تكون لجنة التدقيق ملزمة بالتدخل لضمان حل هذه المسائل على الرغم من وجود نظام حوكمة يسمح برفع المسائل إلى لجنة التدقيق إذا لزم الأمر.

كما في نهاية ديسمبر 2011، كانت الإدارة تتألف من 11 مدققاً.

10. التدقيق الخارجي

تمشياً مع أحكام قانون الشركات التجارية في قطر والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، يعين المدقق الخارجي للبنك وتحدد مكافآته/أجره من قبل الجمعية العامة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وبالتشاور مع مصرف قطر المركزي. وقد تم تعيين إرنست أند يونغ (سجل المدققين في قطر رقم 236) لتولي التدقيق الخارجي للبنك حتى 31 ديسمبر 2011.

يتولى المدقق الخارجي تدقيق البيانات المالية للبنك على أساس ربع سنوي وسنوي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ذات الصلة. بحسب هذه المعايير، يجب على المدقق الخارجي التقيد بالمتطلبات الأخلاقية وإجراء التدقيق لتحديد ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية.

في تقرير المدقق المستقل إلى مساهمي البنك التجاري لعام 2011، ارتأى المدقق الخارجي أن البيانات المالية الموحدة للبنك تعكس المركز المالي للبنك وشركاته التابعة (المشار إليها فيما يلي بـ "المجموعة") من كل النواحي الأساسية كما في 31 ديسمبر 2011، كما تبين أداء المجموعة المالي وتدفاقتها النقدية للسنة المنتهية بهذا التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأنظمة مصرف قطر المركزي المطبقة.

بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتوفير كل المعلومات والإيضاحات التي يراها المدقق الخارجي ضرورية لحسن سير عملية التدقيق.

يقدم المدقق الخارجي تقاريره إلى مجلس الإدارة والجمعية العامة وفقاً لقوانين دولة قطر.

11. متطلبات الإفصاح

ضمن جهود البنك لتحقيق الشفافية، يلتزم البنك بشكل صارم بكل متطلبات الإفصاح بما في ذلك إعداد التقارير المالية والمساهمة في البنك عن طريق بورصة قطر والهيئات التنظيمية الأخرى. يجب أن تكون البيانات والمعلومات الخاضعة للإفصاح دقيقة وغير مضللة.

وفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، قدّم البنك المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان ذات الصلة، بما في ذلك العضوية والتصنيف وغيرها.

12. تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية

إعتمد البنك سياسته الداخلية الخاصة فيما يتعلق بمعالجة حالات تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية. وتنطبق هذه السياسة على مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين وأصحاب المصالح الآخرين (بمن فيهم المساهمين والعملاء ومزودي الخدمة وغيرهم).

وفقاً لهذه السياسة، يجب على البنك، بما في ذلك مجلس إدارته والإدارة التنفيذية والموظفين، تجنب المواقف التي قد تخلق حالة تضارب مصالح فعلية أو ظاهرية. يجب أن يكون سلوكهم مسؤولاً ومحترماً ولا يجب أن يخضعوا لأي تأثير قد يؤدي إلى فقدانهم موضوعيتهم في تعاملهم مع عملاء البنك أو مع البنك نفسه.

يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين الرئيسيين إبلاغ مجلس الإدارة ما إذا كانت لديهم مصلحة أساسية، إما مباشرة أو غير مباشرة أو عبر أطراف ثالثة، في أي معاملة أو مسألة تؤثر على البنك بشكل مباشر.

عند مناقشة أي مسألة في اجتماع مجلس الإدارة تشمل تضارب مصالح أو أي معاملة تجارية أساسية بين البنك وأي من أعضاء مجلس إدارته أو أي أطراف ذات علاقة بعضو مجلس إدارة، تتم مناقشة هذه المسألة بغياب عضو مجلس الإدارة المعني والذي لا يجوز له بأي حال المشاركة في التصويت على المسألة. في جميع الأحوال، تتم هذه التعاملات بحسب أسعار السوق وعلى أساس حيادي ولن تشمل أي شروط تتعارض مع مصلحة البنك. ويتم الإفصاح عن هذه التعاملات في التقرير السنوي للبنك وتتم الإشارة إليها بوجه خاص في الجمعية العامة التي تلي هذه التعاملات التجارية. تتم الموافقة على التعاملات مع أطراف ذات علاقة بأغلبية أصوات المساهمين بحيث لا تتشترك الأطراف ذات العلاقة بالتصويت.

بشكل عام، إلتزم البنك بالتعريفات والإجراءات المطلوبة من قبل الهيئات الرقابية فيما يتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة/التجارية/الأساسية التي نفذها خلال عام 2011. وفيما يتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشكل خاص، تبني البنك تعريف مصرف قطر المركزي للأطراف ذات العلاقة كما هو محدد في كتاب التعليمات للبنوك.

بالإضافة إلى ذلك، وضع البنك قواعد واضحة فيما يتعلق بالتداول من قبل أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك بالأوراق المالية الصادرة عن البنك. تتماشى هذه الإجراءات مع المتطلبات المحددة من قبل الهيئات الرقابية ذات الصلة.

يجب أن يقوم البنك بحماية الموظفين الذين يعدّون التقارير عن حالات تضارب مصالح وذلك ضد أي ردود فعل سلبية من قبل الأشخاص المذكورين في التقارير.

13. حقوق المساهمين

يجب على مجلس الإدارة الحفاظ على تحاور/تواصل مفتوح وشفاف مع المساهمين. إن التواصل الفعال والشفاف هو التواصل الذي يركز على النزاهة والتوقيت وأهمية المعلومات المتبادلة وفي الوقت نفسه يضمن عدم تعارض المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مع واجب مجلس الإدارة لحماية الإستدامة طويلة الأجل للبنك وعدم تفضيل بعض أصحاب المصالح على الآخرين.

يحدد النظام الأساسي للبنك وسياساته الداخلية حقوق المساهمين التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- حق الحصول على سجل المساهمين وسجل أعضاء مجلس الإدارة والنظام الأساسي والمستندات/السجلات/المعلومات الأخرى ذات الصلة كما هي محددة في الأنظمة النافذة وفي الوقت المناسب؛
- معاملة كل المساهمين المصنفين ضمن الفئة نفسها على قدم المساواة بالإضافة إلى المساهمين من فئات أسهم مختلفة دون الإخلال بحقوق المساهمين الذين يتمتعون بالأولوية في الترتيب ضمن هذه الفئات؛
- حق حضور الجمعية العامة شخصياً أو بالتوكيل؛
- مراجعة آلية توزيع الأرباح التي تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة والموافقة عليها.

14. حقوق أصحاب المصالح

يقر البنك بالدور الكبير لأصحاب المصالح في تحقيق استراتيجية البنك طويلة الأجل ونموه المستدام. يلتزم مجلس الإدارة بحماية حقوق أصحاب المصالح باستمرار وضمن أخذ مصالحهم في الاعتبار عند اتخاذ القرارات القانونية والتجارية من قبل البنك. وينعكس هذا لإلتزام في سياسات البنك وإجراءاته الداخلية التي تعكس بدورها اعتماد أعلى معايير الدقة والشفافية في كل نشاطاته التجارية وتعاملاته.

ويعتمد البنك إطار محدد لإدارة علاقته مع أصحاب المصالح. ويحدد هذا الإطار الإجراءات المتبعة في التواصل مع أصحاب المصالح ومستوى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها والهيكلية/الإطار الزمني المتفق عليه في الرد على أي مسائل يطرحها أصحاب المصالح.

المسائل الجوهرية المتعلقة بموظفي البنك التجاري وأصحاب المصالح

ليست هناك أي مسائل جوهرية تتعلق بموظفي البنك أو أصحاب المصالح يجب الإفصاح عنها في هذا التقرير.

15. سياسات البنك

15.1 سياسة مكافحة غسل الأموال

وضع البنك سياسات وإجراءات فاعلة ونظم رقابة متطورة تمثياً مع تعليمات مصرف قطر المركزي وذلك لتقييم عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحالات التداول بناءً على معلومات داخلية والتداول الذاتي ومكافحتها. ويقوم البنك بمراجعة هذه الإجراءات باستمرار لئتم إقرارها من قبل مجلس الإدارة لضمان التطبيق المستمر لأفضل المعايير والالتزام بها.

15.2 سياسة الترقية

يلتزم البنك برعاية التعليم المستمر والتنمية المهنية والشخصية والتقدم الوظيفي لجميع موظفيه. ويدرك البنك أن مهام وواجبات موظفيه من حيث التشعب والمسؤوليات قد تتغير في سبيل تحقيق أهدافه، وأن الترقيات لا تمنح بناءً على زيادة المسؤوليات فحسب بل وأيضاً بناءً على الأداء السابق المتميز. بالإضافة إلى ذلك، إن مزايا الترقية الإضافية تشكل حافزاً لتحسين أداء العمل والمعنويات وتساهم في خلق الشعور الشخصي بالإنجاز والتميز.

قد تتم الترقية من خلال:

- إعادة تصنيف المنصب الحالي للموظف نتيجة توليه واجبات في درجة أعلى من المسؤولية والتشعب مقارنة مع منصبه الحالي؛
- إشغال منصب شاغر في مستوى أعلى (في حال شغور المنصب، يبحث البنك أولاً في الداخل عن مرشحين ملائمين ولا ينشر أي إعلان عن المنصب الشاغر خارج البنك إلا بعد استنفاد إمكانيات التوظيف الداخلية كافة).

للحصول على ترقية من خلال إشغال منصب شاغر في مستوى أعلى، يتوجب على موظفي البنك التجاري أن يملكوا المؤهلات المحددة في الوصف الوظيفي المتعلق بالمنصب الشاغر (لا أن يتمتعوا بصفات ومهارات ومعارف الموظف الأخير الذي كان يشغل المنصب). ويصبح الموظف مؤهلاً للترقية:

- بعد اجتيازه بنجاح لفترة الاختبار المحددة في شروط التوظيف؛

- عند تحقيق نتيجة مميزة في تقييم الأداء نصف السنوي أو السنوي؛
- لا علاقة بالعمر أو الجنس أو لون البشرة أو الجنسية أو الدين في ذلك.

15.3 سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات

إن البنك، كونه شركة مواطنة مسؤولة، يدرك مسؤوليته الاجتماعية في دمج قيم الشركة وعملياتها لتحقيق توقعات أصحاب المصالح لديه وتلبية حاجاتهم.

التجارة + الضمير + التعاطف = المسؤولية الاجتماعية للشركات

يلتزم البنك بتعزيز النمو المستدام وحماية حياة الإنسان والصحة والموارد الطبيعية والبيئة والمحافظة عليها والمساهمة في المجتمعات التي يعمل فيها. وفي هذا الإطار، يدرك البنك أهمية الالتزام والمساهمة المالية وغير المالية.

تشمل المسؤولية الاجتماعية للشركات تقييم جميع أشكال التأثير المحتمل لأعمال البنك وعملياته على الآخرين. وتقوم منهجية البنك في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات على القيم الأساسية التي تشكل المنهجية المتبعة من قبل البنك للقيام بأنشطته، وهي:

كيف يتصرف البنك

- مشاركة أصحاب المصالح – إنشاء علاقة مع أصحاب المصالح والمجتمعات وتشجيع مساهماتهم ومشاركتهم في القضايا الهامة.
- الصحة والسلامة – ممارسة الأعمال مع التقيد بأعلى معايير الصحة وسلامة الموظفين والمتعاقدين والمجتمعات بما في ذلك الالتزام بأفضل المعايير والإرشادات المحلية في إطار الصحة والسلامة.
- الإشراف البيئي – العمل وفق نهج سليم ومراع للبيئة والحد قدر الإمكان من تأثير العمليات على البيئة بما في ذلك تقليص حجم النفايات.

بماذا يستثمر البنك

- تطوير المجتمع – تطبيق برامج مستدامة لتحسين نوعية الحياة في المجتمع.
- التعليم والتدريب – استحداث البرامج وفرص التعلم لتطوير مهارات القوة العاملة وقدرتها على المنافسة.
- وطنية الشركة – برامج العمل الإنساني والتنمية الاجتماعية والتطوع إضافة إلى مشاريع خدمة المجتمع والأعمال الخيرية والفنون والرياضة.

ما الذي يحث البنك عليه ويدعمه

- حقوق الإنسان – احترام حقوق الموظف وحقوق الإنسان الأساسية وحمايتها. يشمل ذلك ضمان بيئة عمل خالية من التمييز وفرص متساوية والقضاء على العنصرية والتحرش بكل أشكالهما إضافة إلى ضمان انتظام ساعات العمل والعطل المدفوعة والتعويض المنصف ومبدأ "التساوي في الأجر نظير التساوي في العمل" للذكور والإناث.
- سيادة القانون – احترام القوانين المحلية وتعزيز مبادئ العدالة والإنصاف والمساواة.
- الشفافية – تعزيز الشفافية في ميادين العمل كافة.
- الكفاءة العالية – ثقافة العمل الجماعي عالي الكفاءة في مناخ عمل تعاوني ومساند حيث يتم تشجيع الموظفين على تحقيق أقصى إمكاناتهم المهنية.

ما الذي يؤمن البنك به

قواعد السلوك المهني – ممارسة الأعمال بنزاهة وصدق والالتزام بالسلوك الأخلاقي في جميع العمليات بما في ذلك مكافحة جميع أشكال الفساد. وتطبيق مبادئ الحوكمة الصارمة ودعم الشفافية في جميع العمليات.

يدعم البنك الكثير من الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية ويقوم بدور فاعل لتشجيع المشاريع والأنشطة الخلاقية والمفيدة للمجتمع. وبالإضافة إلى دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والخيرية، يركز البنك في إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية على دعم تنمية الشباب القطري والأنشطة التعليمية ذات الصلة. ومن خلال هذا الدعم، يقدم البنك أكثر من رعاية مالية ويلتزم بالمشاركة في عدد كبير من الأنشطة الاجتماعية لتطوير قاعدة اجتماعية مستدامة وثابتة وإتاحة التغيير الإيجابي في المجتمع. والهدف النهائي من أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالبنك هي تشجيع العلاقات التي تعزز روح المجتمع بشكل مسؤول من خلال المساهمة في تنمية الدولة ومجتمعاتها وتحقيق المنفعة لأجيال المستقبل في قطر.

15.4 السياسة البيئية

يلتزم البنك بحماية الموارد الطبيعية والبيئة في المجتمع الذي يعمل فيه وتقليل تأثير نشاطات البنك على البيئة قدر الإمكان. وتماشياً مع التزاماتنا وإيماننا، يسعى البنك جاهداً للتأكد من التزام جميع الإداريين والموظفين بالسياسات البيئية التالية:

- العمل وفق نهج مسؤول بيئياً؛
- الالتزام بجميع القوانين والأنظمة البيئية المعمول بها؛
- دمج الاهتمامات البيئية في عملية التخطيط واتخاذ القرارات؛
- احتواء الوقع البيئي وتقليل التلوث قدر الإمكان من خلال اعتماد سبل العمل الإلكترونية غير الورقية؛
- تثقيف الإداريين والموظفين ليكونوا مسؤولين عن الإشراف على البيئة؛
- تعزيز الاستخدام الكفء للموارد وتقليل (أو التخلص حيث أمكن من) النفايات عن طريق التدوير وإيجاد فرص الاستخدام المتجدد؛
- ضمان المعالجة والتخلص من جميع أنواع النفايات بالشكل الصحيح؛
- تقييم الوضع البيئي للممتلكات التي حصل عليها البنك ومعالجة الوقع البيئي الناتج عنها بالسبل الملائمة؛
- دعم الأبحاث وتطوير البرامج والتكنولوجيات الرامية إلى احتواء تأثير عمليات الشركة على البيئة؛
- إحاطة مجلس الإدارة علماً بجميع القضايا البيئية ذات الصلة.

15.5 السياسة الصحية

يدرك البنك التجاري أن الإدارة الصحيحة للسلامة والصحة في العمل تؤدي إلى منافع إيجابية للمنشأة. ولذلك يلتزم البنك بتأمين بيئة عمل صحية وسليمة وأمنة لجميع الموظفين.

يتعهد البنك التجاري بما يلي:

- ضمان سلامة جميع موظفيه وأمنهم ورفاهيتهم في مكان العمل؛

- ضمان عدم تعرض أي زوار مكاتب البنك لأي خطر على صحتهم وسلامتهم؛
- التعرف إلى المخاطر وتقييمها وإدارتها؛
- الدخول في ترتيبات لضمان سلامة استخدام المواد ومناولتها وتخزينها ونقلها؛
- تشجيع تنمية السلوك الايجابي والحفاظ عليه فيما يخص الصحة والسلامة عبر البنك.

يطبق البنك سياسات شاملة للحريق والصحة والسلامة ويقدم تأميناً طيباً شاملاً لجميع الموظفين الدائمين بواسطة شركة تأمين معترف بها دولياً.

15.6 قواعد السلوك المهني

يعتمد البنك قواعد سلوك تشمل الإرشادات التي يعمل بها في إطار ممارسات العمل الأخلاقية بالإضافة إلى المعايير المتوقعة للسلوك المهني للموظفين في تعاملهم مع العملاء وزملائهم والمجتمع ككل. تفرض قواعد السلوك المذكورة على جميع موظفي البنك وتغطي المسائل المحددة التالية:

- الالتزام بالقوانين والقواعد؛
- سلوك الموظفين؛
- القيود المتعلقة بقبول الهدايا والعمولات؛
- حماية موجودات الشركة واستخدامها بالشكل المناسب؛
- منع التداول بناءً على معلومات داخلية؛
- علاقة الموظفين بالبنك؛
- احترام خصوصية الموظفين؛
- احترام حقوق الإنسان ومنع التمييز في مكان العمل.

(3) إختصار الكلمات

الإختصار	المعنى
ALCO	لجنة الموجودات والمطلوبات
ALM	إدارة الموجودات والمطلوبات
AOA	النظام الأساسي
AML	مكافحة غسل الأموال
ATF	مكافحة تمويل الإرهاب
Bank	البنك التجاري
BOD	مجلس الإدارة
GCEO	الرئيس التنفيذي للمجموعة
GSAM	لجنة إدارة الموجودات الخاصة للمجموعة
MRC	لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية
QCB	مصرف قطر المركزي
QFMA	هيئة قطر للأسواق المالية